أعلن أن «هيئة الصناعة» أعدت 6 ملفات لفرص استثمارية لقطاع البتروكيماويات

الصبيح: توزيع أراضٍ صناعية على المخطط في صبحان والشدادية قريباً

براك الصبيح خلال المؤتمر الصحافي (تصوير جلال معوض)

○ نهدف للوصول بالناتج الصناعي إلى 12 في المئة من الناتج القومي المحلي

| كتب موسى دياب |

كشف مدير عام الهيئة العامة للصناعة المهندس براك الصبيح عن البدء بتوزيع أراض صناعية على المخطط في صبحان والشدادية قريباً، مشيرا الى أن العمل بدأ في مشروع الشدادية منذ 9 سبتمبر الماضي.

وقال الصبيح في تصريح للصحافيين حول احتفالية جائزة حضرة صاحب السمو أمير البلاد للمصانع المتميزة وندرة الفرص الاستثمارية (قطاع البتروكيماويات) بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، إن الهيئة قامت خلال العام الحالي بإعداد 6 ملفات لفرص استثمارية صناعية لقطاع البتروكيماويات بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، وذلك لتشجيع المبادرات الفردية وإرشاد المستثمرين الصناعيين الى فرص الاستثمار المتاحة وامكانية اقامة الصناعات المختلفة التي تحتاجها البلاد.

مبينا أن هذا الأمر يأتي بالتزامن مع مشروعي صبحان والشدادية، حيث ان العملية بدأت تتحرك لمدن صناعية جديدة هدفها الوصول بالناتج الصناعي ليشكل 12 في المئة من الناتج القومي المحلي.

وأضاف ان تخصيص جائزة للمصانع المتميزة يأتي في اطار سعي هيئة الصناعة لتحقيق الميزة التنافسية للمصانع والمنتجات. ونظرا للنجاح الذي حققته الجائزة في دوراتها السابقة فقد تم الاتفاق على ان تحمل اسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه.

وأكد أن برنامج الجائزة يسعى الى تشجيع الشركات في القطاع الصناعي على قياس ادائها الحالي ومقارنته بأفضل الممارسات العالمية، ومساعدة وتقدير الشركات في القطاع التي وصلت أو تعمل جاهدة لتحقيق أفضل الممارسات العالمية.

وعن الشروط التي حددتها الهيئة للتقدم للمسابقة، أفاد الصبيح بأن يكون المصنع مرخصاً من قبل الهيئة وأن يكون مزاولاً للانتاج، وألا يكون مخالفاً لشروط الترخيص الممنوح له من قبل الهيئة، وأن يلتزم المصنع بتقديم المستندات التي تدعم البيانات التي يتقدم بها للحصول على الجائزة وأن يسمح للفريق المختص بزيارة المصنع والتعاون معهم بكل الطرق.

وأوضح ان برنامج الجائزة يتم بناء على معايير عدة وهي: التفاعل المجتمعي، والتخطيط الاستراتيجي، وادراة نظم المعلومات، وادارة العمليات، والقيادة، والتركيز في السوق والعملاء، وادارة الموارد البشرية، ونتائج الأعمال.

ولفت الى انه تم التركيز على معايير اساسية عند اختيار الفرص ومنها أن يكون المشروع جديداً وعالي التقنية، وان يعتمد على مدخلات انتاجية من المواد الاساسية المتوافرة في الكويت، وان يكون هناك طلب على المنتج المقترح محليا واقليميا، وان تكون هناك فرص للتصدير للخارج، وأن يوفر المشروع فرصاً للكوادر الوطنية، والا يقل حجم الاستثمار في المشروع عن 250 ألف دينار.

وبين أن 75 مصنعاً تقدم للمسابقة، وصل 24 مصنعا منها الى المرحلة النهائية، على أن يتم تقسيمهم الى 4 فئات، حيث سيتم 20 ألف دينار مكافأة للفائز بالمركز الأول، و15 ألف دينار للفائز بالمركز الثاني، 10 آلاف دينار مكافأة تشجيعية.

ودعا الصبيح المنشآت الصناعية والجهات الحكومية والشركات والمؤسسات ذات العلاقة بالقطاع والخدمات الصناعية لحضور احتفالية جائزة حضرة صاحب السمو أمير البلاد للمصانع المتميزة وندرة الفرص الاستثمارية الأحد 6 اكتوبر في فندق الريجينسي، على أن تقدم شرحاً وافاً لكل فرصة بورشة عمل خاصة تقام يوم الاثنين 7 أكتوبر في مقر الهيئة.

خلال اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الوزارية المشتركة

سالم الصباح: فرص للاستثمار والتعاون مع الجزائر في مجال الطاقة

| كتب حسين كمال |

قال نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح إن اجتماعات الدورة الثامنة للجنة الوزارية الكويتية الجزائرية المشتركة من شأنها استكمال منظومة الاتفاقيات، ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية وإيجاد البيئة المناسبة لدعم أواصر العلاقات الثنائية.

وأضاف الشيخ سالم الصباح في تصريح صحافي عقب الجلسة الافتتاحية لاجتماعات اللجنة أمس، أن جدول الأعمال حافل بالموضوعات المهمة ويتسم بالشمولية سعيا الى تحقيق المصالح والمنافع المشتركة بما يعزز أوجه التعاون الثنائي في شتى الميادين.

وأوضح أن حجم التبادل التجاري بين البلدين لا يرقى الى مستوى الطموحات المرجوة من قبل الجانبين، خصوصا ان بالامكان زيادة حجم التبادل الثنائي من خلال توفير الادوات المناسبة ومن ذلك التسويق الملائم.

وذكر ان هناك فرصا استثمارية عديدة لدى الكويت والجزائر بحاجة الى ابرازها بصورة واضحة وشفافة امام المستثمرين، بما يساهم في زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين، داعيا شركات ومؤسسات القطاع الخاص الى عرض تلك الفرص واستغلالها بالشكل الامثل.

ولفت الشيخ سالم الى ان وفدا جزائريا ووفقا لمذكرات التفاهم سيقوم بزيارة رسمية الى الكويت لمقابلة المسؤولين بقطاع الاستثمارات ولاعطاء الجانب الجزائري شرحا وافيا عن الفرص الاستثمارية المتاحة في البلاد.

وفي ما يتعلق بسبل تعزيز التبادل التجاري والاستثماري في قطاع الطاقة، بين أن فرص الاستثمار والتعاون في مجال الطاقة والنفط عديدة، كما ان الفرص متاحة في النشاط التكاملي لصناعة النفط باعتبار لدى البلدين السلعة نفسها بكميات انتاجية واحتياطية كبيرة.

الشيخ سالم عبدالعزيز الصباح وكريم جودي (تصوير طارق عز الدين)

○ جودي: التبادل التجاري بين البلدين أقل من 19 مليون دولار في النصف الأول

وأعرب الشيخ سالم عن أمله في توصل اجتماعات اللجنة الوزارية التي يشارك فيها مسؤولون ومتخصصون من القطاعين الحكومي والخاص الى نتائج مثمرة ترقى بالعلاقات الاقتصادية الثنائية الى مستوى العلاقات السياسية المتميزة التي تربط البلدين الشقيقين.

وأعرب الشيخ سالم عن ارتياحه لعقد اللجنة المشتركة، الأمر الذي يعكس الدور الحيوي والفعال لها في توطيد العلاقات الاقتصادية الثنائية بمجالاتها بين البلدين الشقيقين. وتابع «يشرفني في هذا المقام ان استذكر الزيارة الرسمية التي قام بها صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى الجزائر العام 2010، وما جسدته من تأصيل وترسيخ وشائج الأخوة القائمة بين البلدين».

وأمل الشيخ سالم ان يتم استكمال منظومة الاتفاقيات ومذكرات التفاهم والبرامج التنفيذية التي تخلق البيئة المناسبة لتدعيم أواصر العلاقات بين البلدين، كي تتواكب مع تحقيق انطلاقة جيدة نحو توطيد التعاون الثنائي في شتى المجالات والميادين.

من جهته، قال وزير المالية الجزائري كريم جودي «نباشر أعمال الدورة وتحدونا فيها الإرادة السياسية الصادقة المنبثقة عن التوجيهات السامية لرئيس الجمهورية عبدالعزيز بوتفليقة، وصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت، للدفع بعلاقات الأخوة والتعاون بين البلدين الشقيقين إلى أعلى المراتب».

وفي ما يتعلق بالمبادلات التجارية بين البلدين ذكر جودي أنه وخلال الفترة من 2010 إلى 2012 أنها لا تزال دون المستوى ولم ترق إلى طموحاتنا، بالنظر إلى الامكانات والقدرات المتوفرة في السوق، حيث تبين الاحصائيات الجمركية ان الحجم الإجمالي لهذه المبادلات خلال السنوات الثلاث الأخيرة بلغ 120.6 مليون دولار. وتابع «النصف الأول من هذا العام قد سجل 18.6 مليون دولار».

ودعا جودي المتعاملين الاقتصاديين في البلدين إلى استغلال فرصة اللقاء المبرمج بالكويت قبل نهاية العام الحالي، تحت اشراف غرفتي التجارة والصناعة في البلدين، لاستكشاف ودراسة كافة فرص التعاون المتاحة في المجالين التجاري والاستثماري وتجسيدها على أرض الواقع.

مشاريع لـ«كيبكو» في مراحل متقدمة

قال جودي ان المشاريع التي تم تشخيصها في ميادين المالية (قطاعي المصارف والتأمين) والصناعة والصحة والتي تم المحادثات في شأنها وصلت إلى مراحل متقدمة بين ممثلي القطاعات الجزائرية المعنية ونظرائهم من شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو)، لافتا إلى أنه سيكون لهذه المشاريع الأثر الايجابي على اقتصاديات البلدين، بما أنها تمثل شراكة حقيقية مبنية على المصلحة المتبادلة.

المتحدة لإدارة المرافق (UFM) ترعى اللقاء الأول لجمعية الشرق الأوسط لإدارة المرافق (MEFMA)

الكندري: هدفنا توعية القطاعين الحكومي والخاص بأهمية إدارة المرافق المتكاملة

أحمد يوسف الكندري

تحت رعاية الشركة المتحدة لإدارة المرافق (UFM) إقامة جمعية الشرق الأوسط لإدارة المرافق اللقاء الأول للجمعية ضمن فعاليات معرض (Big5) في معرض الكويت الدولي يوم الأثنين الموافق ٢٠١٣/٠٩/١٦.

أكد الرئيس التنفيذي لشركة (UFM) السيد/ أحمد يوسف الكندري على ضرورة العمل لتطوير قوانين ومعايير صناعة إدارة المرافق في الكويت لتصبح على مستوى عالي من الاحترافية كما في بعض الدول المتقدمة في المنطقة والعالم، حيث ان بلادنا تفتقد بكل أسف الى الوعي من قبل القطاعين الحكومي والخاص.

وقد أشار السيد/ أحمد يوسف الكندري الى التطور الذي حققته الشركة من خلال التوسع في الوطن العربي خاصة في سلطنة عمان والمملكة الأردنية الهاشمية، كما أبرز الدور الفعال التي تقوم به الشركة لتفعيل هذه الصناعة وأبرز أهميتها بما فيه مصلحة البلد وملاك العقار.

وأوضح التحديات والحلول المقترحة التي تواجه هذه الصناعة في الكويت على المدى القصير والبعيد ومدى ارتباط هذه التحديات والحلول بالقرارات الحكومية والتشريعات ذات الشأن والاختصاص بمستقبل سوق ادارة المرافق وبالأخص على صعيد الاستدامة وهذا رهن قرارات وتوجهات هذه الجهات الرسمية وإمكانية قبولها واعتمادها لمبادئ إدارة المرافق المتكاملة المتبعة دوليا.

وتابع الكندري الحديث عن التحديات العديدة التي تواجهها صناعة ادارة المرافق في الكويت بشكل خاص و المنطقة بشكل عام . وأشار إلى أن على الرغم من أن السوق الكويتي أصبح جاهز لأستقبال صناعة إدارة المرافق المتكاملة، فالمشهد الحالي لا يشجع على الأستغلال المثالي لخدمات هذه الصناعة. وألمح إلى حقيقة أنه مع كل مشاريع البناء التي أنجزت في الكويت خلال العقدين الماضيين، في قطاعين المرافق الحكومية والخاصة، رأينا عدد قليل جدا من المناقصات متخصصه في إدارة المرافق والخدمات اللازمة لصيانة وخدمة هذه المرافق الجديدة. وأضاف ان العقلية التي لا تزال السائدة اليوم، هي أن هذه الخدمات يجب التعامل معها مجزأه فكل خدمة يتم التعاقد لها مع شركة مختلفة، فعلى سبيل المثال، يتم تناول الصيانة من قبل المقاول الكهربائي والميكانيكي، وخدمات التنظيف من جانب شركة مستقله للنظافة و جهاز الأمن من قبل شركة أخرى. وهذا يؤدي في نهاية المطاف الى منصة خدمات غير متماسكة، والتي لا تضيف قيمة للمنشأة نفسها بأي شكل.

المطلوب هو أن يعي أصحاب العقارات والمسؤولين الحكوميين أن قيمة مرافقهما سوف تزيد بسبب استخدام خدمات إدارة المرافق المناسبة. وأن لا أحد بأستطاعته تأمين هذه الخدمات بالشكل المطلوب سوى الشركات المحترفة والمختصة في تقديم خدمات إدارة المرافق. وأصر السيد الكندري على أهمية ربط إدارة المرافق المتكاملة مع الاستراتيجية العامة لملاك المرافق والعقارات لما لها من نتائج مثمرة على صعيد الاستدامة.

ثم تطرق الكندري الى الفوائد من تعريف وتصنيف هذه الصناعة في الكويت. فبوجود هكذا تعريف يصبح من السهل على المسؤوليين في القطاع الحكومي والخاص التميز بين مقدمي خدمات ادارة المرافق المتكاملة وغيرها من الشركات التي تقدم خدمات مستقلة. وعلى أثر ذلك يصبح من الممكن على هذه الجهات تقييم المناقصات الخاصة بأدارة المرافق والتأكد من أن الشركات ذو القدره والأختصاص فقط تستطيع أن تتأهل وتشارك في هذه المناقصات. وأشار أيضا إلى أن الحكومة يمكن أن تلعب دورا كبيرا في تطوير هذه الصناعة مما يؤدي الى تقديم خدمة عالية الجودة للمواطنين مع تخفيض في تكاليف التشغيل على الدولة.

وفي حديثه، أشار الكندري أنه على الرغم من وجود وعي لمبدء الاستدامة في الكويت، فان تطبيقه يواجه مشاكل بأستمرار. فمثلا يصعب اطلاق برامج توفير للطاقة في الكويت ما دام ان العقلية السائدة هي أن الطاقة رخيصة في الكويت ، وبالتالي ينبغي للمرء أن لا يركز على الحد من استهلاك الطاقة. حيث أن الأستدامة ليست فقط توفير التكاليف بل ينبغي النظر إليها في إطار شامل. على سبيل المثال ، عندما نعمل في الإضاءة أو نظام HVAC في منشأة كبيرة بكفاءة ، نحن لا نخفض تكلفة الطاقة فحسب، بل نحن نقوم بتمديد العمر الافتراضي للمعدات، والحد من متطلبات الصيانة وبالتالي زيادة قيمة المنشأة.

واختتم السيد الكندري بقوله «أنه على الرغم من عدم وجود الوعي الكامل بفوائد هذه الصناعة يستمر مفهوم إدارة المرافق المتكاملة في التوسع داخل السوق الكويتي وعلى العدد المحدود من الشركات المحترفه الموجوده على الساحة المحلية المواصلة في تثقيف جميع المختصين في كل من القطاعين الحكومي والخاص عن هذه الصناعة». وأصر أن على جميع المختصين في هذا المجال تنظيم هذا القطاع بالتعاون مع الشركات والمؤسسات التى تعمل في هذا المجال لضمان مستقبل مزدهر لصناعة ادارة المرافق المتكاملة.